

Distr.: General
9 May 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 9 أيار/مايو 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إن تمادي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فيما تقترفه بحق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية يقتضي من المجتمع الدولي اهتماما جديا وإجراءات مسؤولة لإنقاذ الأرواح البشرية والحفاظ على آفاق السلام العادل.

وعلى الرغم من تنامي وعي المجتمع الدولي بهول هذه الجرائم، فإن إسرائيل تمضي فيها دون عقاب، ومن الجلي أن الذي يشجعها على ذلك ويمكّنها منه هو انعدام المساءلة الذي يجعلها مستثناة من الخضوع لحكم القانون. فلا بد لهذا الاستثناء أن ينتهي فورا، لأن انعدام المساءلة هو بكل وضوح العامل الذي يجعل إسرائيل لا تردع لا عن استعمارها الممنهج للأرض الفلسطينية ولا عن انتهاكاتها الجسيمة المنتظمة لحقوق الإنسان المكفولة للشعب الفلسطيني. ولقد آن الأوان لأن تُقرن النداءات العالمية لاحترام القانون الدولي بما يتعين اتخاذه من إجراءات سريعة وملموسة لإعلاء كلمة القانون وتنفيذ أحكامه فعليا ووضع حد لهذا الاحتلال غير القانوني.

ويجب ألا يندفع المجتمع الدولي بالأراجيف التي ترونها إسرائيل ومنها دعوها المستفزة التي درجت عليها وهي أن كل ما فعله في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إنما هو من باب "الدفاع عن النفس". ومما ينافي العقل أن نفترض أن السلطة القائمة بالاحتلال التي لا تتكف عن ارتكاب أعمال العنف والعدوان والقمع ضد الشعب المحتل "تدافع عن نفسها" ضد هؤلاء السكان المدنيين العزل الذين لا حماية لهم.

فهل يا ترى تحاول إسرائيل الدفاع عن وجودها غير القانوني في أرضنا وما تدعيه من السيادة عليها؟ وعلى هذا السؤال نجيب ونكرر التأكيد أن إسرائيل لا تملك أي سيادة ولا أي حقوق سيادية بتاتا في الأرض



السلطانية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. بل إن الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين هما اللذان يملكان تلك السيادة بمقتضى أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية. وليس لإسرائيل علاوة على ذلك أي حق على الإطلاق في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية غير القانونية على أرضنا ومنها البلدة القديمة والأماكن المقدسة التابعة لها التي يدخل ضمنها المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف.

وهذه حقائق ناهضة بالرغم من محاولات المسؤولين الإسرائيليين إخفاء الواقع المظلم لوجود إسرائيل وأعمالها في الأرض الفلسطينية بواسطة "حقائق" ابتدعوها. والواقع أن إسرائيل إذ تتباهى بحماية الأماكن المقدسة وضمان حرية العبادة "للناس كافة"، فإن قواتها المحتلة والمستوطنين المتطرفين يكتفون فعليا الاعتداءات والتوغلات ضد المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف، منتهكين القانون الدولي والوضع التاريخي والقانوني الراهن انتهاكا خطيرا ويزيدون من تأجيج الحساسيات الدينية.

وفي هذا الصدد، وُعيد الغارات المتكررة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية والاعتداءات على المصلين الفلسطينيين طيلة شهر رمضان الفضيل، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجددا في الأسبوع الماضي بمداهمة المسجد الأقصى واعتقلت عشرات الفلسطينيين وطردت المصلين من الحرم وكان من بينهم نساء وأطفال. وفي الوقت نفسه، تمكن مئات المستوطنين الإسرائيليين والمتطرفين اليهود الذين يواصلون إثارة الكراهية والعنف والتحريض عليهما، من الحضور في الحرم الشريف وهم محاطون بحماية عسكرية إسرائيلية مشددة. وهذه الاقتحامات لا تعري وحسب التنسيق الخطير بين الجيش الإسرائيلي وجماعات المستوطنين المتطرفين، وإنما تفضح أيضا نوايا إسرائيل السافرة في البلدة القديمة ألا وهي زيادة سيطرتها على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية مع تقليص الوجود الفلسطيني والسمات الفلسطينية في أنحاء البلدة القديمة قاطبة.

وإضافة إلى ما سبق، أقرت محاكم الاحتلال الإسرائيلي هذا الأسبوع طرد ما يفوق 1 300 فلسطيني، من بينهم 500 طفل، قسرا من قرى متعددة في مسافر يطا بالقرب من الخليل. والمجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، على دراية تامة بالحملات الاستعمارية التي تشنها إسرائيل في الخليل والمناطق المحيطة بها، حيث تعيش المجتمعات الفلسطينية وهي تواجه على الدوام خطر تجريدها جماعيا من ممتلكاتها وخطر التهجير القسري الوشيك.

والمفارقة المؤلمة هنا هي أن هذا القرار الذي اتخذته ما يسمى "الجهاز القضائي" للسلطة القائمة بالاحتلال يأتي في ظرف يحيي فيه الشعب الفلسطيني بألم وحزن ذكرى مرور 74 عاما على نكبة عام 1948 التي حلت به عندما أنشئت إسرائيل على أنقاض أكثر من 500 بلدة وقرية فلسطينية دمرتها ميليشيات المستوطنين اليهود ثم من بعدهم القوات العسكرية الإسرائيلية وأدت إلى طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم ووطنهم وجعلتهم وذريتهم لاجئين حتى يوم الناس هذا.

وفي 6 أيار/مايو أيضا، أعلنت حكومة الاحتلال الإسرائيلي عن خطط لبناء 4 000 وحدة استيطانية غير قانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، إمعانا في تفتيت وحدة الأرض الفلسطينية وتمزيقها بغرض الإبقاء على السيطرة الإسرائيلية على الأرض وهذا ما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وإزراء سافرا بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

ومما يؤسف له أن الشلل الدولي قد أفسح المجال لأن تتواصل هذه النكبة في الزمن الحقيقي فتقتلج أجيالا متعددة من الفلسطينيين من أراضي أجدادهم ومن منازلهم. وإذ يواصل مجلس الأمن صمته وجموده عاجزا عن تفعيل أي من قراراته التي اتخذها في هذا الصدد ومنها القرار 2334 (2016)، الذي طالب

بوقف جميع الأنشطة غير القانونية المتعلقة بمصادرة الأراضي وعمليات الهدم والاستيطان، تمضي إسرائيل في توسيع مستوطناتها بالآلاف، حيث إن المزيد من الأسر الفلسطينية في مسافر يطا تواجه الآن خطر التطهير العرقي الوشيك. وقد غدا هذا الكابوس واقعا ملموسا بالنسبة إلى أربع أسر على الأقل وذلك عندما أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلية أمس، 8 أيار/مايو، أوامر عسكرية تقضي بهدم منازلها.

وكما قد ذكرنا في رسالتنا بتاريخ 16 آذار/مارس، فإن الاعتداءات الإسرائيلية والترهيب الذي يمارسه جهازها القضائي ضد مسافر يطا يعودان إلى عقود مضت عندما أجهزت إسرائيل كليا على القرى المحيطة بها وطردت سكانها طردا جماعيا فاضطروا إلى أن يعيشوا في قرى صغيرة متناثرة لا تنمية فيها وتعول على الزراعة وتربية الماشية كمصدرين رئيسيين للرزق. وتحاول إسرائيل تبرير هذا التطهير العرقي بإعلان مسافر يطا ما يسمى "منطقة إطلاق النار" العسكرية، وكل ذلك لبلوغ غاية واحدة ألا وهي ترسيخ سيطرتها على الأرض، ولكن دون أهل تلك الأرض.

وتبرهن حملة الطرد الجماعي في مسافر يطا على قسوة القوانين الإسرائيلية المجحفة التي يُستغل فيها ما يسمى النظام القضائي عمدا ويُتخذ أداة لتعميق جذور الاحتلال ودعم عملية الضم غير القانوني للأرض الفلسطينية التي يقوم بها وتوسيع مستوطناته غير القانونية فيها. ومع ذلك، فإننا نشهد تنامي الوعي الدولي بمحاولات إسرائيل إضفاء الشرعية على تدمير المجتمعات الفلسطينية وطردها، حيث يحذر مسؤولو الأمم المتحدة والمحاكم الدولية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات العمل الإنساني المستقلة من حجم الجرائم والعواقب الإنسانية التي قد تترتب على تدمير مسافر يطا ويطالبون بوقف هذه القرارات والممارسات غير القانونية.

ففي عام 2018، حذرت المحكمة الجنائية الدولية إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من أن "التدمير الواسع النطاق للممتلكات دون ضرورة عسكرية وترحيل السكان في الأرض المحتلة يشكلان جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي". وفي 5 أيار/مايو، حذرت منسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، لين هاستينغز، من أن "أي عمليات إخلاء تؤدي إلى التشريد يمكن أن ترقى إلى مستوى الترحيل القسري وهو ما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والقانون الدولي. وأكرر مناشدات الأمين العام للأمم المتحدة إسرائيل أن توقف عمليات الهدم والإخلاء في الأرض الفلسطينية المحتلة، طبقا للالتزامات الواقعة على كاهلها بموجب القانون الدولي".

وقد حذر مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين، ردا على عمليات تجريد الناس جماعيا من ممتلكاتهم في مسافر يطا، من أن "عمليات النقل والترحيل القسريين من الأراضي المحتلة للأشخاص المشمولين بالحماية، سواء عرّضوا لها فرديا أم جماعيا، محظورة بموجب القانون الدولي، أي كانت دوافعها. ويقع على عاتق إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، واجب حماية السكان الفلسطينيين وعدم تهجيرهم". وعلاوة على ذلك، سلط المجلس النرويجي للاجئين الضوء على محنة آلاف الفلسطينيين الذين هُجروا من منازلهم، محذرا أيضا من أن "هذا إجراء خطير ويجب التراجع عنه". فإذا ما تم إمضاؤه، فإنه سيشكل انتهاكا للقانون الدولي الذي يحظر على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ترحيل أفراد السكان الرازحين تحت الاحتلال من مجتمعاتهم ضد إرادتهم".

وإذ تنتزع إسرائيل بمزاعم معاداة السامية والتعرض للتحيز لإخماد الانتقادات ضد احتلالها الاستعماري ونظام الفصل العنصري الذي تمارسه في فلسطين، فإن المنظمات غير الحكومية وهيئات حقوق

الإنسان الإسرائيلية قد حذرت هي أيضا المجتمع الدولي من الدوافع الحقيقية الكامنة وراء إقدام إسرائيل على طرد آلاف الفلسطينيين قسرا من منازلهم. فقد ذكر مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) ما يلي:

إن القرار الذي ينسج تفسيراً قانونياً واهياً يسوق حقائق خارجة عن السياق يدل بكل وضوح على أن ما من جريمة إلا وسيجد قضاة المحكمة العليا السبيل إلى إضفاء الشرعية عليها. فهؤلاء القضاة استخدموا صياغة خادعة تطفح نفاقاً وكذباً فأدوا بذلك مرة أخرى دورهم في نظام إسرائيل القائم على فكرة التفوق اليهودي ومهدوا السبيل لارتكاب جريمة الترحيل القسري، وعكسوا في قراراتهم الحقيقية فصوروا الضحايا الفلسطينيين بكونهم الجناة "غير الشرعيين" وصوروا نظام الفصل العنصري بكونه الضحية. إن من واجب المجتمع الدولي أن يمنع إسرائيل من أن ترحل قسراً مجتمعات مسافراً، فإن ارتكبت هذه الجريمة فإن عليه أن يضمن مساءلة الجناة بمن فيهم وزراء الحكومة وكبار مسؤولي الجيش وقضاة المحكمة العليا.

وتكرر دولة فلسطين مطالبها الدائمة بوضع حد لتجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته قسراً وجماعياً وتهجيرهم وإنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية. ويجب وقف هذه الجرائم فوراً قبل فوات الأوان. وقد حان الوقت لكي ينهض مجلس الأمن بمسؤولياته وفقاً لواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقراراته هو نفسه التي تتسم بالوضوح التام في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، وكما أكد وزير العدل الفلسطيني، محمد الشالدة: "على المجتمع الدولي أن يتحرك، وخصوصاً على مستوى العدالة الجنائية الدولية المجسدة في المحكمة الجنائية الدولية، لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وملاحقتهم قضائياً عليها".

هذا هو الواقع الذي نعيشه كل يوم في فلسطين المحتلة. وهو واقع مؤسف وظالم وقاس لا يمكن إخفاؤه أو التقليل من بشاعته، بل يجب إنهاؤه.

وجلياً أن هذه الحكومة الإسرائيلية الحالية، خلافاً للثناء الذي أعرب عنه بعضٌ تجاهها، تقتفي أثر جميع الحكومات التي سبقتها في بذل كل ما في وسعها لترسيخ الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني في فلسطين. وقد شهدت إسرائيل تعاقب 11 رئيس وزراء منذ بدء الاحتلال في عام 1967، ولم يتوقف إنشاء المستوطنات الاستعمارية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولو دقيقة واحدة. فعلى غرار سابقتها، تثبت حكومة الاحتلال الحالية مرة تلو الأخرى أن السلام الوحيد الذي تريده هو قطعة أخرى تقتطعها من فلسطين.

ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يسمح باستمرار هذا الوضع. ويجب أن تكون المطالبة بوقفه واضحة وأن تكون عواقب التمادي فيه حقيقية. وعلاوة على ذلك، لا يجوز الاستمرار في مكافأة إسرائيل على "تقليص" أو "تخفيف"، لا إنهاء، سياساتها القمعية وانتهاكاتها الجسيمة. إن سخريّة إسرائيل من المجتمع الدولي والقانون الدولي وهي تواصل الإفلات من العقاب، بغض النظر عن النشاء أو الإدانة، توضح ضرورة اتباع نهج عملي لوضع حد لانتهاكات إسرائيل الجسيمة.

إنه لا ينبغي أن يكون للإفلات من العقاب أو النقص عن العمل مكان في القرن الحادي والعشرين. ويقتضي التوافق الدولي في الرأي بشأن قضية فلسطين تجاوز البيانات إلى اتخاذ إجراءات مسؤولة وجادة ومحددة على جميع المستويات ترمي إلى إنهاء إفلات إسرائيل من العقاب، وإنهاء احتلالها

الاستعماري القائم على الفصل العنصري، وأخيراً ضمان إعمال حقوق الفلسطينيين ومن ضمنها الحق في تقرير المصير والحق في الاستقلال، استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية. وإذ نقرب من العام الخامس والخمسين منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967، ندعو إلى إنهاء ممارسة الاستثناء الذي تحظى به إسرائيل في مجلس الأمن والشروع في بذل جهود حقيقية لتحقيق حل عادل لهذه الأزمة التي هي أطول الأزمات أمداً في التاريخ الحديث.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 752 رسالة التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 28 نيسان/أبريل 2022 (A/ES-10/899-S/2022/361)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم